مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

2020|05|30

العدد 2775

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria

"مناشدة للكشف عن مصير فلسطيني سوري مفقود على طريق الهجرة"

- الأونروا تطلق نظاماً إلكترونياً لتسهيل عملية تقديم المساعدات
- الأمن السوري يعتقل الجامعي الفلسطيني "عمرو رملي" منذ ٥ سنوات
- رفض الخدمة العسكرية في سوريا ليس شرطاً لقبول اللجوء
- اللاجئون في اليونان يرفعون قائمة طلبات للمفوضية الأوربية

آخر التطورات:

ناشد ت عائلة الشاب الفلسطيني السوري "ابراهيم الديراني" سفارات السلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية والإنسانية، الوصول لمعلومات حول مصير ابنهم الذي فقد على طريق الهجرة قبل أكثر من شهرين.

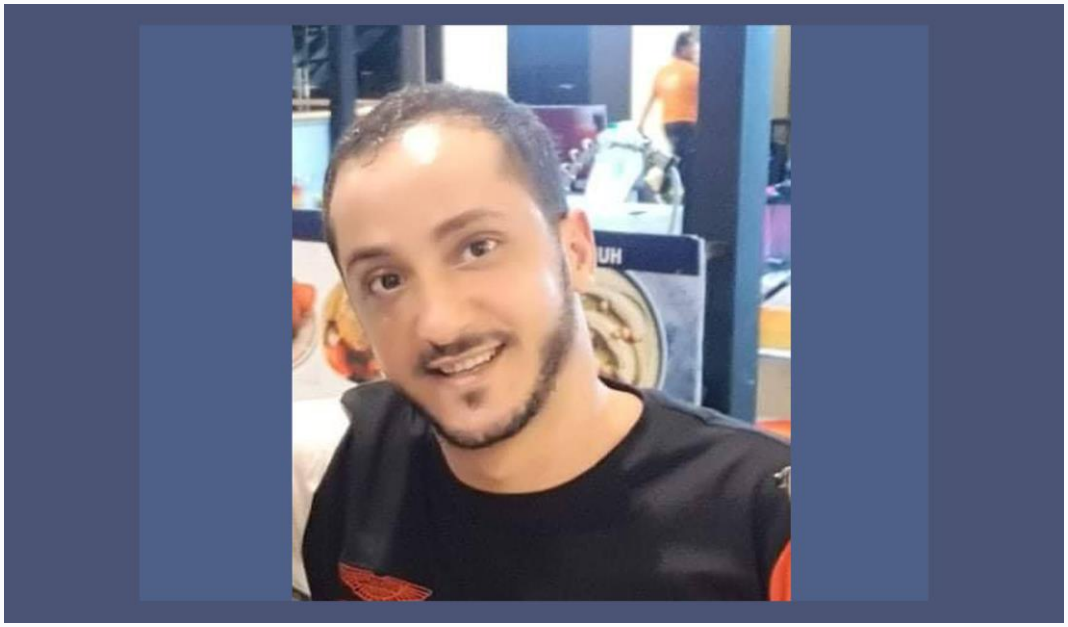

من جانبهم قال مهاجرون أن ابراهيم شوهد في رومانيا، فيما أكد أحدهم وجوده في مخيم للاجئين في صربيا على حدود مقدونيا قبل نحو شهر ونصف، ولم يتسن التأكد من مصيره حتى الآن.

ونشرت عائلته صورته الشخصية لإمكانية التعرف عليه، مطالبة من شاهده التواصل معهم لمعرفة مصيره، سواء كان في أحد مخيمات أو سجون اللاجئين.

في سياق مختلف أعلنت وكالة "الأونروا" أنها ستطلق الأسبوع المقبل نظاماً إلكترونياً لإصدار أرقام الحوالات، وذلك لتسهيل عملية توزيع المساعدات النقدية على اللاجئين الفلسطينيين في

لبنان.

وطالبت "الأونروا" اللاجئين الفلسطينيين حاملي بطاقة التسجيل القديمة، ما قبل عام ٢٠٠٩، الاتصال بالأرقام الساخنة للوكالة للحصول على رقم بطاقة تسجيل جديد، مشيرة أن رقم البطاقة هو شرط الدخول إلى النظام الإلكتروني للحصول على رقم الحوالة.

يأتي ذلك بعد يومين من إعلان الوكالة عن استئناف توزيع مساعداتها النقدية لفلسطينيي سوريا المهجرين إلى لبنان، الذين حصلوا على أرقام حوالاتهم التي أرسلت لهم عبر هواتفهم الجوالة.

من جهة أخرى يواصل النظام السوري اعتقال الشاب الفلسطيني "عمرو محمود رملي" منذ ٥ سنوات، والذي اعتقل على حاجز عرطوز بريف دمشق بتاريخ ٠٤-٠٤-٢٠١٥، وهو من أبناء مخيم خان الشيح، وكان طالباً في السنة الخامسة قسم الهندسة المدنية بجامعة دمشق.

فيما لايزال أكثر من (١٧٩٧) معتقلاً فلسطينياً في سجون النظام السوري منهم (١١٠) معتقلات، بحسب إحصائيات المجموعة.

في ألمانيا رفضت دائرة الهجرة الاتحادية منح اللجوء لشاب سوري فر من بلاده كي لا يؤدي الخدمة الإلزامية، وأكتفت بمنحه حماية ثانوية، بحجة أنه غير مطارد في سوريا.

من جانبها قالت مسؤولة أوربية "إن رفض المشاركة في الحرب، سيعني بكل تأكيد تضاربا في القيم، الناتجة عن قناعات سياسية" مضيفة "أنه لا يحق لأحد في سوريا رفض الخدمة العسكرية التي تعتبر إلزامية، وكل من يخالف سيكون مصيره الملاحقة والعقوبات، وهناك أدلة كثيرة على ذلك.

من جهته قام الشاب السوري برفع دعوى قضائية ضد قرار المحكمة الإدارية في مدينة هانوفر التي رفعت بدورها القضية لمحكمة العدل الأوربية، ويتوقع أن تعلن محكمة العدل الأوروبية عن قرارها خلال الأسابيع القادمة.

وتتطابق حالة الشاب السوري مع حال العشرات من فلسطينيي سوريا الرافضين للخدمة في جيش التحرير الفلسطيني، حيث لجئ المئات منهم من الفارين والمنشقين عن الخدمة في جيش التحرير إلى أوروبا بعد اندلاع الصراع في سوريا، ورفصت طلبات لجوء بعضهم في كلٍ من ألمانيا والسويد.

أما في اليونان فقد قام لاجئون محتجون أمام مبنى الاتحاد الأوربي في اليونان، بتسليم قائمة مطالب لممثل الاتحاد الأوربي في اليونان، بعد القرارات التي اتخذتها إدارة الهجرة اليونانية واعتبروها مجحفة بحقهم.

وطالب المحتجون بتمديد أو إلغاء قرار خروج الحاصلين على حق اللجوء من نظام السكن والرواتب، والمقرر خروجهم على مرحلتين الأولى في ٢٠٢٠/٥/٣١ والثانية في ٢٠٢٠/٧/٣١، كذلك طالب المحتجون بفصل اللاجئين المتضررين من الحروب عن غير المتضررين، باستثناء الحالات الخاصة في نظام الرواتب والسكن واقتصار المساعدات على المتضررين، وصرف الفائض منها عليهم، على أن يتم نقلهم من مراكز الاستقبال بالجزر اليونانية إلى البر اليوناني، وإيقاف نقل اللاجئين غير المتضررين من الحروب أو القادمين من بلدان آمنة.

وشدد المحتجون على ضرورة تحميل الاتحاد الأوربي مسؤولياته تجاه إدارة اللجوء اليونانية في المساعدة على تسهيل وتسريع إجراءات اللجوء، وتسليم جوازات السفر والإقامات، في مده اقصاها ٦ أشهر من تاريخ الموافقة على اللجوء، والإشراف على برنامج إعادة توطين جاد أو إجراء تعديلات على اتفاقيه دبلن فيما يخص بصمه اليونان.

كما دعا المحتجون لعقد اجتماع يضم ممثلين عن وزارة الهجرة اليونانية والمفوضية الأوربية العليا لشؤون اللاجئين والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة، وهم ما دعوهم بأطراف الأزمة حسب تعبيرهم، وذلك لبحث كيفية وضع برامج اندماج جاده واتخاذ استراتيجيه مستقبليه لعمل المنظمات غير الحكومية العاملة في اليونان.

ويواجه قرابة ٤ آلاف لاجئ من فلسطينيي سورية ظروفاً صعبة في الجزر والبر اليوناني بانتظار الفصل في طلبات لجوئهم.